

الأصل: إنجليزي

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

أنقرة - الجمهورية التركية، 17-18 مايو 2016

الفهرس

الصفحة	
3	تمهيد
4	القسم الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الاهتمام للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
8	القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
17	القسم الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.
27	الملاحق

تمهيد

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية، بالبنية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول: يتطرق إلى التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الاهتمام للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي،

الثاني: يتناول أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي،

الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول

التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الاهتمام للدول الأعضاء

بمنظمة التعاون الإسلامي

1. عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري العاشر في نيروبي، كينيا، خلال الفترة 15-19 ديسمبر 2015. وصادق الاجتماع على " حزمة نيروبي " وست قرارات وزارية حول الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نمواً، بالإضافة إلى إعلان وزاري يشمل هذه الحزمة والعمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية.
 2. أكد الإعلان باعتبار منظمة التجارة العالمية كمحفل عالمي بامتياز لوضع وإدارة قواعد التجارة. وأقر الوزراء بمساهمة القواعد القائمة على النظام التجاري المتعدد الأطراف في تعزيز واستقرار الاقتصاد العالمي. كما أكد الوزراء على قيمة المواظبة على اتخاذ القرارات الشاملة والشفافة والقائمة على توافق الآراء بين الأعضاء.
 3. أعطى الوزراء أيضا أهمية خاصة لقضايا التنمية وأعربوا عن التزامهم بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى حرص البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وخاصة الدول الأقل نمواً، على تأمين حصة في نمو التجارة العالمية بما يتناسب مع حاجيات تنميتها الاقتصادية. وأكد الوزراء على وجه الخصوص على ضرورة إعطاء الأولوية لجميع القضايا ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للدول الأقل نمواً وذلك بهدف تعزيزها، وجعلها ذات مغزى تجاري وملزمة قانونا إذا اقتضى الحال.
 4. كما احتفل المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بتوسيع منظمة التجارة العالمية من خلال حالات الانضمام وفقا للمادة الثانية عشرة من اتفاقية مراكش. وأشار الوزراء إلى انضمام جمهورية اليمن وجمهورية سيشل وجمهورية كازاخستان إلى منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد المؤتمر استكمال إجراءات انضمام دولتين من الدول الأعضاء الأقل نمواً وهما جمهورية ليبيريا وجمهورية أفغانستان الإسلامية.
 5. صادق المؤتمر خاصة على القرارات التالية:
 - برنامج العمل بشأن الاقتصاديات الصغرى.
 - حالات عدم ثبوت خروقات وتقديم الشكاوى في إطار حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (ترييس).
- تمت المصادقة على الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة 66.1 من اتفاقية ترييس للدول الأقل نمواً بشأن التزامات معينة فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية وكذلك قرار التنازل ذات الصلة من قبل المجلس العام بشأن التزامات الدول الأقل نمواً بموجب المادة 70.8 و70.9 من اتفاقية ترييس.
- برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية
- من بين النتائج الهامة الأخرى التي توصل إليها المؤتمر الوزاري بنيروبي اتفاق أعضاء منظمة التجارة العالمية التي تمثل الدول الرئيسية المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات في 16 ديسمبر على جدول زمني لتنفيذ الاتفاق التاريخي للقضاء على التعريفات الجمركية بخصوص 201 منتج من تكنولوجيا المعلومات تبلغ قيمتها أكثر من 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويا.
- أجريت المفاوضات بشأن اتفاقية تكنولوجيا المعلومات الموسعة (ITA) من طرف 53 عضوا في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، التي تشكل حوالي 90% من التجارة

العالمية من هذه المنتجات. ومع ذلك، سوف يستفيد من هذه الاتفاقية جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، كما سيستفيدون من الدخول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء التي ألغت التعريفات الجمركية على هذه المنتجات. وقد تم الاتفاق المبدئي على قائمة من 201 منتج من قبل المشاركين في اتفاقية تكنولوجيا المعلومات في يوليو 2015.

تم التوصل إلى هذا الإنجاز بعد أشهر من المفاوضات المكثفة بين المشاركين في اتفاقية تكنولوجيا المعلومات. وقد شملت دراسة "مشاريع جداولهم الزمنية" عملية تحديد الجدول الزمني لكل مشارك على حدة والكيفية التي سيتم بها تنفيذ إلغاء الرسوم على هذه المنتجات.

أما بالنسبة لكل منتج في القائمة، ناقش المشاركون في اتفاقية تكنولوجيا المعلومات مستوى التخفيضات وعدد السنوات الضرورية للإزالة النهائية للتعريفات الجمركية. ونتيجة لهذه المفاوضات، سيتم إلغاء ما يناهز 65% من الخطوط التعريفية بالكامل قبل فاتح يوليو 2016. أما الخطوط التعريفية المتبقية فسيتم التخلص منها نهائياً من خلال أربع مراحل على مدى ثلاث سنوات. وهو ما يعني أنه بحلول 2019 سوف تكون جميع الواردات تقريبا من المنتجات ذات الصلة معفاة من الرسوم الجمركية.

6. أما فيما يتعلق بأجندة الدوحة للتنمية، فقد صادق المؤتمر على القرارات التالية:

• آلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية في مجال الزراعة

يعترف القرار الوزاري بشأن آلية الضمانات الخاصة (SSM) للبلدان النامية أنه سوف يحق للدول الأعضاء النامية زيادة الرسوم الجمركية بشكل مؤقت لمواجهة الزيادة الحادة في الواردات باستخدام آلية الضمانات الخاصة. وسوف تستمر الدول الأعضاء في التفاوض بشأن الآلية في جلسات مخصصة للجنة الزراعة.

• تشكيل مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي

صادق الوزراء أيضا على قرار وزاري بشأن تشكيل مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي. حيث يلزم هذا القرار الأعضاء للمشاركة بشكل بناء في إيجاد حل دائم لهذه المسألة. وحسب قرار بالي الوزاري 2013، يُسمح للدول النامية مواصلة برامج تخزين المواد الغذائية، والتي إن لم تفعل ذلك قد تخرق سقف الدعم المحلي لمنظمة التجارة العالمية، حتى يتم التوصل إلى حل دائم من قبل المؤتمر الوزاري الحادي عشر في سنة 2017.

• المنافسة في مجال التصدير في مجال الزراعة

أهم جزء من حزمة نيروبي هو القرار الوزاري بشأن المنافسة في مجال التصدير الذي ينص على إلغاء الدعم للصادرات الزراعية. بموجب هذا القرار، تعهدت الدول الأعضاء المتقدمة بإلغاء دعم الصادرات فوراً، باستثناء عدد قليل من المنتجات الزراعية، كما ستتخذ البلدان النامية هذا الإجراء بحلول سنة 2018. وسوف تحافظ الدول النامية على المرونة اللازمة لتغطية تكاليف التسويق والنقل بالنسبة للصادرات الزراعية إلى غاية نهاية سنة 2023، كما ستتستفيد الدول الأكثر فقرا والبلدان المستوردة للأغذية من وقت إضافي لخفض دعم الصادرات.

ويتضمن القرار التزامات تضمن أن سياسات التصدير الأخرى لا تستخدم كشكل مقنع من أشكال الدعم. وتشمل هذه الالتزامات شروطا للحد من فوائد تمويل دعم المصدرين في مجال الزراعة وقواعد بشأن وضع المؤسسات العاملة في تجارة المواد الزراعية، والتزامات تضمن أن الدعم المقدم للأغذية لا يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي. وقد تم منح البلدان النامية وقتا أطول لتنفيذ هذه القواعد.

• القطن

بالإضافة إلى ذلك، شدد القرار الوزاري بشأن القطن على أهمية قطاع القطن بالنسبة للدول الأقل نمواً. ويشمل القرار ثلاثة عناصر في مجال الزراعة: النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة في مجال التصدير.

بخصوص النفاذ إلى الأسواق، يدعو القرار لنفاذ القطن القادم من الدول الأقل نمواً دون رسوم جمركية ودون نظام الحصص إلى أسواق الدول المتقدمة – وإلى أسواق البلدان النامية التي أعلنت أنها سوف تبدأ العمل بهذا الإجراء ابتداءً من فاتح يناير 2016. ويقرّ قرار القطن في شطره المتعلق بالدعم المحلي إصلاحات الأعضاء بشأن سياساتها المحلية المتعلقة بالقطن ويؤكد أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن. أما بخصوص المنافسة في مجال تصدير القطن، فينص القرار على أن تقوم الدول المتقدمة بحظر دعم صادرات القطن فوراً والبلدان النامية في وقت لاحق.

• قواعد المنشأ التفضيلية للدول الأقل نمواً

صادق المؤتمر الوزاري على قرار من شأنه أن يسهل فرص تصدير السلع بالنسبة للدول الأقل نمواً إلى كل من الدول المتقدمة والدول النامية في إطار اتفاقيات تجارية تفضيلية من جانب واحد لفائدة هذه البلدان.

وقد اعتمد قرار نيروبي على قرار بالي الوزاري لسنة 2013 بشأن قواعد المنشأ التفضيلية للدول الأقل نمواً. وينص قرار بالي، للمرة الأولى، على مجموعة من المبادئ التوجيهية المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف لمساعدة صادرات الدول الأقل نمواً على التأهل للنفاذ إلى الأسواق على أساس تفضيلي.

وقد بنى قرار نيروبي على ذلك من خلال توفير توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن قضايا محددة مثل طرق تحديد مدى استجابة المنتج ليصبح حاملاً للعبارة "صنع في دولة أقل نمواً"، ومتى تكون مدخلات من مصادر أخرى "تراكمية" -أو مشتركة في اعتبار المنشأ. ويدعو الأعضاء المانحين للأفضليات للنظر في السماح باستخدام مواد غير ذات المنشأ تصل نسبتها إلى 75% من القيمة النهائية للمنتج. ويدعو القرار أيضاً الدول الأعضاء المانحة للأفضليات للنظر في تبسيط الوثائق والمتطلبات الإجرائية المتعلقة بالمنشأ.

سكنون الدول الرئيسية المستفيدة المؤيدة لقرار نيروبي بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لفائدة الدول الأقل نمواً هي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، التي تشكل الأغلبية من مجموعة البلدان الأقل نمواً.

• تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نمواً وزيادة مشاركة هذه الأخيرة في الخدمات التجارية

ينص القرار الوزاري بشأن تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نمواً وزيادة مشاركة هذه الأخيرة في الخدمات التجارية على تمديد فترة الإعفاء الحالية التي بموجبها قد تمنح الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من غير الدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من الدول الأقل نمواً. وقد تم تمديد الفترة لمدة 15 سنة إلى غاية 31 ديسمبر 2030.

يسمح الإعفاء للأعضاء في منظمة التجارة العالمية عدم التقيد بالتزام الدولة الأكثر رعاية في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس). حتى الآن، قدم 21 عضواً إشعارات تمنح الأفضليات لخدمات وموردي الخدمات في الدول الأقل نمواً. كما يطلب القرار من مجلس تجارة الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية تشجيع المفاوضات بين الأعضاء بشأن المساعدة الفنية التي تهدف إلى زيادة قدرة الدول الأقل نمواً على الاشتراك في تجارة الخدمات. كما يضع مراجعة لمراقبة عملية الإشعار بالأفضليات.

• الانضمام

رحب وزراء التجارة في 16 ديسمبر باستكمال المفاوضات بشأن انضمام ليبيريا وأفغانستان للمؤتمر الوزاري العاشر. وكانت معالي رئيسة ليبيريا، السيدة إيلين جونسون سيرليف، حاضرة في الاحتفال بمناسبة الاختتام الرسمي للمفاوضات، بعد ثماني سنوات من طلب الحصول على عضوية في منظمة التجارة العالمية. وستصبح ليبيريا عضوا رسميا في منظمة التجارة العالمية 30 يوما بعد إشعار المنظمة بأنها صادقت على شروط انضمامها.

كما رحب وزراء التجارة بإتمام مفاوضات أفغانستان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 17 ديسمبر 2015 من قبل النائب الأول للرئيس التنفيذي، السيد محمد خان رحمانى. وقد تقدمت أفغانستان بطلب الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية في سنة 2004، وسوف تتخذ مقعدها رسميا في منظمة التجارة العالمية 30 يوما بعد التوصل بوثائق المصادقة. وبذلك، سوف تكون أفغانستان الدولة الرابعة والأربعون العضو في منظمة التعاون الإسلامي التي ستنضم لمنظمة التجارة العالمية.

• المصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة

بعد اجتماع نيروبي، تلقت منظمة التجارة العالمية ثمانية مصادقات إضافية لاتفاقية تسهيل التجارة، وبذلك أصبح عدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو 71 (اعتبارا من 16 مارس 2016) التي قبلت رسميا اتفاقية تسهيل التجارة، من بينها 9 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ماليزيا، النيجر، توغو، باكستان، غويانا، كوت ديفوار، بروناي، مالي وتركيا) (انظر الجدولين رقم 4 و5 ضمن الملاحق).

وقد فسحت اتفاقية تسهيل التجارة آفاقا جديدة للدول النامية والدول الأقل نموا من خلال الطريقة التي سيتم بها تنفيذها. وللمرة الأولى في تاريخ منظمة التجارة العالمية، فإن شرط تنفيذ الاتفاقية مرتبط مباشرة بقدرة البلد على القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، ينص الاتفاق على أن يتم تقديم المساعدة والدعم الضروريين لتمكين هذه الدول من تحقيق هذه القدرة.

7. شهد المؤتمر اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن مفاوضات الدوحة للتنمية المستقبلية. وفي الوقت الذي أكد العديد من الأعضاء على أجندة الدوحة للتنمية، والإعلانات والقرارات التي تمت المصادقة عليها في الدوحة وفي المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها منذ ذلك الحين. هناك أعضاء آخرون لم يؤكدوا على مهام الدوحة، حيث يطالبون بضرورة توفر مناهج جديدة لتحقيق نتائج ذات مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أعرب الأعضاء عن التزامهم القوي لدفع المفاوضات بشأن قضايا الدوحة العالقة، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بالزراعة والنفاز إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات والتنمية واتفاقية تريبس والقواعد.

8. كما اتفق الوزراء على ضرورة أن يعمل المسؤولون على إيجاد سبل لتحقيق تقدم في المفاوضات وطلبوا من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تقديم تقارير منتظمة بشأن هذه الجهود إلى المجلس العام.

القسم الثاني

أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

كان المركز الإسلامي لتنمية التجارة سابقا وأنجز العديد من الأنشطة لخدمة المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمسائل منظمة التجارة العالمية. وعلى وجه الخصوص، ساهم المركز الإسلامي لتنمية التجارة في اجتماعات ما قبل وما بعد نيروبي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التالية وفي الفعاليات المصاحبة:

أ- اجتماعات التنسيق الوزارية ما قبل نيروبي والأنشطة المصاحبة

• الاجتماع التشاوري لوزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي، 14 ديسمبر 2015:

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الاجتماع التشاوري لوزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي بنيروبي في 14 ديسمبر 2015 الذي تم تنظيمه من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على هامش الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي تم عقده في الفترة 15-19 ديسمبر 2015. وترأس الاجتماع سعادة السيد جان- لويس بيلن وزير التجارة لجمهورية كوت ديفوار. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو بلورة موقف مشترك للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص قضايا منظمة التجارة العالمية التي ينبغي التفاوض بشأنها خلال المؤتمر الوزاري العاشر في نيروبي. شارك في الاجتماع أزيد من 30 وزيرا ووفدا. وخلال الاجتماع، قدم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة الوضع الراهن للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية وسلط الضوء على القضايا ذات الصلة التي ستطرح من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال اجتماع نيروبي ووزع وثائق المركز التي تم إعدادها بهذه المناسبة.

• الملتنقى الدولي حول مشاركة المرأة في الأعمال:

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المنتدى الدولي حول مشاركة المرأة في الأعمال الذي تم تنظيمه من قبل مركز التجارة الدولي بالتعاون مع حكومة كينيا في نيروبي في 14 ديسمبر 2015. كما شارك في هذا المنتدى أكثر من 1500 مشارك، وخاصة معالي السيدة إيلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا، وسعادة السيد ويليام ساموي روتو، نائب الرئيس الكيني، والسيدة ساهل وورك زيودي، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والسيد موخيسا كيتوي، الأمين العام للأونكتاد، والسيد يونس فريدريك أغاه، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيدة أرائنشا غونزاليز، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولي. وسلط الاجتماع الضوء على الوعي بأهمية دور المرأة في تطوير الأعمال في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تباحث صناع القرار ومجتمع الأعمال وممثلو منظمات سيدات الأعمال في المسائل المتعلقة بالسياسات والإجراءات الضرورية لزيادة مشاركة المرأة في التجارة الدولية: تعزيز معدل مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي ودور القطاع الخاص والحكومات في دعم الشمولية والمساواة في مجال الأعمال.

وخلال هذا الاجتماع، طلب المشاركون من صناع القرار والمؤسسات وقادة الأعمال والفكر من جميع أنحاء العالم تشجيع وتحديد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تناسب القرن الحادي والعشرين للاستفادة من التكنولوجيا وتعزيز مناخ مناسب للأعمال ووضع الأطر المؤسسية الداعمة وزيادة القدرة التنافسية للأعمال التي تديرها المرأة.

• ندوة التجارة والتنمية (TDS)، نيروبي، 15-17 ديسمبر 2015:

تم تنظيم ندوة التجارة والتنمية من قبل المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) بالشراكة مع جامعة نيروبي ومعهد Saana، بدعم من جمهورية كينيا في نيروبي خلال الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر. شارك المركز الإسلامي للتنمية التجارة في بعض الفعاليات التي عرفت بمشاركة أزيد من 6000 مشارك شاركوا في 63 اجتماعا، بما في ذلك الجلسات العامة رفيعة المستوى وحلقات النقاش والموائد المستديرة والجلسات الخاصة. كما شارك في الندوة قادة الفكر العالميين والجهات الفاعلة الرئيسية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني النشطة، فضلا عن ممثلين رفيعي المستوى من المنظمات الحكومية وبين الحكومية.

تناولت الندوة بالبحث القضايا التالية: نهضة أفريقيا (إطلاق العنان لإمكانيات أفريقيا)، ممارسة التجارة (قوة النمو الشامل)، الحكامة الناشئة (إطار السياسة العامة لتحقيق الأهداف المشتركة)، الأمن الغذائي (توفير الغذاء في جميع أنحاء العالم، استدامة سبل العيش)، المناخ والطاقة (من باريس إلى نيروبي وخارجها)، الموارد الطبيعية (تعایش التجارة والطبيعة)، صوت الأعمال (حلول سياسية لمشاكل عملية)، التركيز على أفريقيا (الربط بالأسواق العالمية)، مبادرة الفرق الخمسة عشر من الخبراء لتعزيز نظام التجارة العالمية والاستثمار في القرن الحادي والعشرين (E15 Initiative) (مستقبل النظام التجاري العالمي)، والاقتصاد الرقمي (فرص جديدة، مشاركون جدد).

• جلسة منظمة الجمارك العالمية وهيئة الإيرادات الكينية: تسهيل التجارة - الحدود تفرق والجمارك تربط، نيروبي، 16 ديسمبر 2015:

استجابة لدعوة منظمة الجمارك العالمية وهيئة الإيرادات الكينية، شارك المركز الإسلامي للتنمية التجارة في جلسة حول تسهيل التجارة: الحدود تفرق والجمارك تربط، التي تم عقدها في نيروبي في 16 ديسمبر 2015. وقد كان الهدف من هذه الجلسة هو مراجعة الإنجازات التي تم تحقيقها والوسائل المتوفرة لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية، من أجل تحديد التحديات المشتركة وتأكيد الالتزام بالتنفيذ الكامل في المستقبل.

قدم خبراء بارزون من منظمة الجمارك العالمية وهيئة الإيرادات الكينية وهيئة إيرادات سوازيلاند وهيئة إيرادات أوغندا وسفير فنلندا لدى جمهورية كينيا والبنك الأفريقي للتنمية ومدير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والتجارة والتكامل الإقليمي برامج وقصص النجاح في مجال تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة. وخلال المناقشات، تناول الكلمة ممثلون من المنظمات الدولية والإقليمية وقدموا برامجهم بخصوص تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة. وقدم ممثل المركز الإسلامي للتنمية التجارة برنامج المركز لتقديم المساعدة الفنية في إطار اتفاقية تسهيل التجارة لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي سيتم تنفيذه بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمات دولية أخرى. وقد حضر هذا الاجتماع أزيد من 200 مشارك.

ب- ما بعد الاجتماع الوزاري بنيروبي

من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي للتنمية التجارة ندوة حول "نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة"، وذلك يوم 25 نوفمبر 2016 بالدار البيضاء، المملكة المغربية. وأبرزت الندوة المكاسب التالية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تحققت من المؤتمر الوزاري بنيروبي:

- زيادة عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية إلى 44 دولة، وهو ما يوفر دافعا قويا للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة بشكل جماعي من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

● تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ إجراءات تجارية تهدف لزيادة صادراتها الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي. وقد كان هذا نتيجة لقرارات منظمة التجارة العالمية لإلغاء دعم الصادرات الزراعية، وزيادة المنافسة في الأسواق العالمية، والسماح للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية بمتابعة برامج تكوين مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي.

● إلغاء التعريفات الجمركية بخصوص 201 منتج لتكنولوجيا المعلومات بحلول سنة 2019 نتيجة الاتفاقية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية حول تكنولوجيا المعلومات، التي شارك فيها 53 عضوا في منظمة التجارة العالمية.

● حصول القطاعات الخدمية وموردي خدمات الدول الأقل نموا على مزايا تفضيلية للنفاذ للأسواق العالمية.

● زيادة عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصادقت على اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (اعتبارا من تاريخ إعداد هذا التقرير، تسع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين 71 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية قامت بالإشعار بمصادقتها على الاتفاقية).

ج- أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال تقديم المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات في سياق منظمة التجارة العالمية

تنفيذا لقرارات مجلس وزراء الخارجية والكمسيك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوات في مجال تقديم المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي ومنظمة الجمارك العالمية والخبراء الوطنيين، من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتنمية قدراتها في مختلف مجالات التجارة الدولية التي تنظمها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، سيستمر المركز الإسلامي لتنمية التجارة في بذل مجهوداته للتنسيق بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية، حيث يقدم المركز المساعدة الفنية الضرورية للدول الأعضاء خاصة منها الدول الأقل نموا وذلك بمدها بالدعم والخبرة اللازمتين في المفاوضات وتنفيذ النتائج بتوفير الخبرة والاستشارة.

ومن جهة أخرى، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم عدة ندوات ولقاءات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتقييم رهانات المفاوضات ومعرفة تأثيراتها على السياسات التجارية واقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما سيقوم المركز بنشاطات للتعريف بالمواضيع الجديدة التي تدور حولها المفاوضات مثل المنافسة وتسهيل المبادلات والتجارة الإلكترونية إلخ.

سيشارك في هذه الأنشطة ممثلو الدوائر الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أما في ميدان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فسوف يعمل كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على متابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والإسهام في بلورة مواقف موحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إزاء المفاوضات.

1- ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد ببالي وأشغال المتابعة بالنسبة للبلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ الدار البيضاء 25-27 مارس 2014.

في إطار البرنامج المشترك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمساعدة الفنية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، نظم الجانبان ورشة عمل حول " نتائج المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد ببالي وأشغال المتابعة بالنسبة للبلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك بالدار البيضاء من 25 إلى 27 مارس 2014. أقيمت هذه الورشة تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية.

لقد كانت هذه الورشة مناسبة للاطلاع على نتائج مؤتمر بالي والتحديات التي تواجه البلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك الفرص المتاحة لها من خلال حزمة بالي.

ألقيت الكلمة خلال الحصة الافتتاحية كل من وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية، وزير التجارة الغيني، ممثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة. ولقد أكد هؤلاء على أهمية نتائج بالي بالنسبة لاقتصاديات البلدان الإفريقية خاصة في مجال تسهيل التجارة والزراعة وتنمية البلدان الأقل نمواً.

شارك في هذه الورشة أزيد من 80 ممثل عن المنظمات الإقليمية والدولية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي، نذكر منها: المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز الجنوب، المفوضية الاقتصادية لإفريقيا، مركز التجارة الدولي بجنيف، البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بنين، الكاميرون، كوت دي فوار، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، مالي، المغرب، النيجر، السنغال وتوغو.

استعرض الخبراء المواضيع الآتية:

- نبذة عن أجندة الدوحة للتنمية: إطار المؤتمر الوزاري في بالي مع إلقاء نظرة شاملة عن النتائج،
- حزمة بالي / نظرة شاملة حول الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية،
- حزمة بالي الاتفاقية حول تسهيل التجارة ثم التأثيرات والفرص الممكنة بالنسبة للبلدان الإفريقية،
- حزمة بالي والقرارات الوزارية حول المخزون العمومي من المواد الغذائية في مواجهة الأمن الغذائي، المنافسة على مستوى الصادرات، التدابير الإدارية لتطبيق نظام الحصص التعريفية على المنتجات الزراعية،
- حزمة بالي والقرارات السياسية بشأن الزراعة: التحديات والفرص بالنسبة للبلدان الإفريقية،
- نظرة شاملة حول حزمة بالي وفوائدها بالنسبة للبلدان الأقل نمواً ثم القرار بشأن آلية متابعة المعاملة الخاصة والتميزة،
- عمل المتابعة بعد بالي: نبذة حول برنامج العمل القادم والمفاوضات،

بعد مناقشات مثمرة حول مواقف البلدان المشاركة تم إصدار التوصيات الآتية:

- اعتماد موقف موحد بين البلدان الإفريقية في المفاوضات التجارية حسب توجهات مؤتمر بالي مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات التنمية وأولويات كل دولة من الدول الأعضاء في إطار المعاملة الخاصة والتميزة؛
- تنظيم اجتماعات بين الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والقطن بالاشتراك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة؛

- تنظيم ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وبرنامج العمل بعد بالي بالنسبة للبلدان الناطقة بالإنجليزية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالاشتراك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أن قسم التعاون والاندماج في البنك الإسلامي للتنمية قد سبق له أن نظم ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية ببالي وأعمال المتابعة بالنسبة للبلدان العربية وذلك بدبي، الإمارات العربية المتحدة من 10 إلى 12 مارس 2014.

2- ندوة حول "الحواجز غير الجمركية للتجارة في البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 19-21 نوفمبر 2014

في إطار تنفيذ مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي 2005-2015 نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج) وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي، ندوة حول الحواجز غير الجمركية في البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 19 إلى 21 نوفمبر 2014 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

أقيمت هذه الندوة تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية والوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية. تندرج هذه التظاهرة في إطار برنامج البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن المساعدة الفنية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والرامية إلى:

- ضبط وتحليل الحواجز غير التعريفية للتجارة في البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية وخبرة المؤسسات الإقليمية والدولية: الأونكتاد، مركز التجارة الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة التعاون الإسلامي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، جامعة الدول العربية، وكذلك الدول الأعضاء المشاركة،
- تحديد الحلول التي تمكن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة الإفريقية من مواجهة الحواجز التي تعرقل نمو التجارة الوطنية والإقليمية،
- التفكير في وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لتفكيك الحواجز التعريفية بصفة تدريجية في هذه المنطقة،

- وضع أسس إنشاء مرصد للحواجز غير التعريفية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بموقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة على شبكة الإنترنت عند نهاية سنة 2015، وذلك بالتعاون مع مركز التجارة الدولي الأونكتاد، مركز التجارة الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة التعاون الإسلامي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، جامعة الدول العربية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.
- شهدت هذه الندوة حضور حوالي 60 مشارك يمثلون الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية.

3- ندوة حول الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتأثيرها على التجارة البينية للدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 4-6 مايو 2015

في إطار تنفيذ القرار رقم 22 الصادر عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) بشأن إعداد دراسة وتنظيم ندوة حول الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتأثيرها على التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وقسم الاندماج والتعاون التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ندوة حول "الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتأثيرها على التجارة البينية للدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك من 4 إلى 6 مايو 2015 بالدار البيضاء-المملكة المغربية.

شارك في هذه الندوة سعادة السيد محمد عبو، الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية.

تمثلت أهداف هذه الندوة فيما يلي:

- دراسة محتوى الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وإمكانية تأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية للدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
 - تقديم النتائج الأولية لدراسة حول الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وبحث السبل والوسائل الكفيلة بإثرائها بالتعاون مع مختلف الخبراء المشاركين؛
 - تبادل التجارب الوطنية والإقليمية في مجال اتفاقيات التبادل الحر وخاصة منها اتفاقيات الجيل الجديد؛
 - استخلاص الدروس والنواحي الإيجابية من الجيل الجديد من اتفاقيات التبادل الحر من أجل تعزيز التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي.
- شاركت في هذه الندوة 17 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى المنظمات الآتية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (مكتب شمال أفريقيا)، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، اتحاد المغرب العربي، مركز أنقرة، مركز الجنوب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- أوصى المشاركون بإثراء الدراسة حول الجيل الجديد من اتفاقيات التبادل الحر وتقديمها إلى الدورة الوزارية المقبلة للكمسيك.

4- ندوة حول الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتأثيرها على التجارة البيئية للدول الآسيوية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما فيها تركيا وألبانيا وسورينام وغويانا، إسطنبول، الجمهورية التركية، 25-27 مايو 2015

في إطار تنفيذ القرار رقم 22 الصادر عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكمسيك) بشأن إعداد دراسة وتنظيم ندوة حول الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتأثيرها على التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وقسم الاندماج والتعاون التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ندوة حول "الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتأثيرها على التجارة البيئية للدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك من 25 إلى 27 مايو 2015.

تمثلت أهداف هذه الندوة فيما يلي:

- دراسة محتوى الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وإمكانية تأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية للدول الآسيوية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما فيها تركيا وألبانيا وسورينام وغويانا؛
 - تقديم النتائج الأولية لدراسة حول الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر وبحث السبل والوسائل الكفيلة بإثرائها بالتعاون مع مختلف الخبراء المشاركين؛
 - تبادل التجارب الوطنية والإقليمية في مجال اتفاقيات التبادل الحر وخاصة منها اتفاقيات الجيل الجديد؛
 - استخلاص الدروس والنواحي الإيجابية من الجيل الجديد من اتفاقيات التبادل الحر من أجل تعزيز التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي.
- شاركت في هذه الندوة 9 دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي، مركز التجارة الدولي، مركز الجنوب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

أوصى المشاركون بإثراء الدراسة حول الجيل الجديد من اتفاقيات التبادل الحر وتقديمها إلى الدورة الوزارية المقبلة للكومسيك.

5- المؤتمر السادس لمنظمة لتعاون الإسلامي حول سياسات وقوانين المنافسة، تونس- الجمهورية التونسية، 3-4 يونيو 2015

في إطار التعاون بين وزارة التجارة للجمهورية التونسية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نظمت الأطراف المعنية الثلاثة المؤتمر السادس لمنظمة التعاون الإسلامي حول "سياسات وقوانين المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تدرج هذه التظاهرة في إطار متابعة "بيان تونس" الصادر عن مؤتمر سياسات وقوانين المنافسة المنعقد في تونس سنة 2010 والتوصيات المنبثقة عنه المتعلقة خاصة بالتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المنافسة. كما تدرج أيضا في إطار تنفيذ القرار الصادر عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) المنعقدة في شهر نوفمبر 2014 بتركيا بخصوص تنظيم مؤتمر حول قوانين وسياسات المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتونس سنة 2015.

شارك في هذا المؤتمر إلى جانب مجلس المنافسة للجمهورية التونسية العديد من ممثلي هيئات المنافسة في الدول الأعضاء مثل المغرب والجزائر ومصر وتركيا وعمان والكويت والسنغال وغينيا بيساو والموزمبيق. وحضر أيضا ممثلو بعض الدول غير الأعضاء كالنمسا وبلجيكا وخبراء دوليين من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

تمحورت أشغال المؤتمر حول المواضيع الآتية:

- العلاقة بين سياسات وقوانين المنافسة والاستهلاك،
- العلاقة بين هيئات المنافسة والهيئات التعديلية القطاعية،
- فاعلية هيئات المنافسة،
- كما تم استعراض التجارب الوطنية لكل من تونس ومصر والجزائر والنمسا وتركيا وبلجيكا.

6- ورشة العمل حول "نظام الشبكات الموحد والتجارة الإلكترونية ودورها في تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 9-10 نوفمبر 2015، الدار البيضاء-المملكة المغربية

استنادا إلى القرار رقم A.7 الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي حول الشبكات الموحد وعن مختلف اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية ورشة العمل حول "نظام الشبكات الموحد والتجارة الإلكترونية ودورها في تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك يومي 9 و 10 نوفمبر 2015 بالدار البيضاء-المملكة المغربية.

تهدف هذه الورشة بالأساس إلى تبادل وجهات النظر واستعراض التجارب والخبرات بين المشاركين قصد ضبط أفضل السبل لوضع برامج وطنية لتسهيل التجارة وإنشاء شبكات موحدة يتم من خلاله تبسيط وتسهيل العديد من الوثائق المتداولة في عمليات التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما تهدف هذه التظاهرة إلى الوقوف على الوضع الحالي للتعاون فيما يخص تبادل البيانات والتنسيق بين الهيئات المكلفة بالتجارة الخارجية ومناقشة إمكانية إنشاء أنظمة الشبكات الموحد الإقليمية وشبه الإقليمية.

تركزت محاور المنتدى على ما يلي:

- تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
 - دور الشبكات الموحد في تعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
 - التجارب الوطنية والإقليمية لتسهيل التجارة؛
 - مائدة مستديرة حول دور الشبكات الموحد في تسهيل تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية.
- شارك 60 ممثلاً لدول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية والإقليمية التالية في ورشة العمل:

- **الدول:** جمهورية الكاميرون، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية السنغال، الجمهورية التركية وسنغافورة.
- **مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي:**
 - ✓ مكتب تنسيق الكومسيك،
 - ✓ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
 - ✓ المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- **المنظمات الدولية والإقليمية:**
 - ✓ اتحاد المغرب العربي،
 - ✓ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،
 - ✓ منظمة التجارة العالمية،
 - ✓ مركز التجارة الدولي،
 - ✓ المنظمة العالمية للجمارك،
 - ✓ التحالف العالمي للوجستية الفعالة (GCEL)،
 - ✓ الرابطة الأفريقية للتجارة الإلكترونية (AAEC).

7- دورة تدريبية حول تجارة الخدمات، 21-24 ديسمبر 2015، القاهرة – جمهورية مصر العربية

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير والمنظمة العالمية للتجارة ووزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، دورة تدريبية حول تجارة الخدمات للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة من 21 إلى 24 ديسمبر 2015 بالقاهرة – جمهورية مصر العربية.

شارك في الدورة المسؤولون عن تجارة الخدمات بوزارات التجارة للدول الآتية: الأردن، تونس، مصر، المغرب، موريتانيا وفلسطين. وشارك عن منظمة التجارة العالمية مدير قطاع تجارة الخدمات.

هدفت الدورة التدريبية إلى تحقيق النقاط التالية:

- تعميق معرفة المشاركين بدور الخدمات وتجارة الخدمات في ضوء اقتصاديات العولمة؛
- تعميق معرفة المشاركين بأحكام وقواعد اتفاقية الجاتس في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- تعميق معرفة المشاركين بالجوانب الفنية والسياسية للتفاوض حول تحرير الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي؛
- مناقشة الفرص والتحديات التي تواجه دول أغادير في مجال المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات.

8- ورشة عمل حول إدارة اتفاقيات التجارة الإقليمية وآفاق التكامل الإقليمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال الفترة 21-23 ديسمبر 2015، الدار البيضاء - المملكة المغربية

في إطار برنامجهما المشترك لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظم قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ورشة عمل حول "إدارة اتفاقيات التجارة الإقليمية وآفاق التكامل الإقليمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، خلال الفترة 21-23 ديسمبر 2015 بالدار البيضاء - المملكة المغربية.

يتمثل الهدف من هذه الورشة في استعراض الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من جهة، واتفاقيات التبادل الحر للدول الإفريقية والعربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى. كما تهدف الورشة إلى تقييم تأثير هذه الاتفاقيات على التنمية المستدامة لاقتصاديات هذه الدول وإصدار توصيات عملية تمكنها من وضع استراتيجيات وطنية من أجل تسهيل تكاملها الإقليمي.

شاركت في هذه الورشة الدول التالية: العربية السعودية، بنين، بوركينافاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، الأردن، لبنان، المغرب، موزمبيق، النيجر، عمان، فلسطين، قطر، السنغال، السودان، تشاد، توغو وتونس.

كما شاركت في هذه النظاهرة المنظمات الإقليمية والدولية التالية: قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (مكتب شمال أفريقيا) ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي والمنظمة العالمية للجمارك ومركز الجنوب وشبكة العالم الثالث (TWN).

9- ندوة حول نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة، الدار البيضاء - المملكة المغربية، 25 فبراير 2016

في إطار تنفيذ برنامج المساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنظمة التجارة العالمية ندوة حول "نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة"، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية يوم 25 فبراير 2016 بالدار البيضاء.

تهدف هذه الندوة إلى إطلاع المشاركين على النتائج الرئيسية لمؤتمر نيروبي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتقديم اتفاقية تسهيل التجارة وأهميتها في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

10- ورشة العمل المقبلة حول تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية في الدول العربية والدول الناطقة بالفرنسية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

سوف تساعد هذه الورشة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا الأعضاء على تحديد حاجياتها لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الإطار الزمني لتنفيذ كل بند على حدة، وتقييم حاجياتها وأولوياتها من المساعدة الفنية في تسهيل التجارة. كما ستمكن هذه النظاهرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تحديث نتائج تقييم الحاجيات الأصلية من أجل أن تأخذ بعين الاعتبار التقدم المحرز في المفاوضات. وسوف تمكن الأعضاء من وضع إشعاراتها بخصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية وتحديد حاجياتها من المساعدة الفنية. (قيد الإعداد).

القسم الثالث

حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في المنظمة التجارة العالمية 164 دولة، بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المؤتمر الوزاري العاشر، وبذلك يصبح حالياً عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية 44 دولة، بما يفوق ربع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية حوالي 97% من الاقتصاد العالمي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 10 دول وهي: الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا والقمر الاتحادية.

وللإشارة، فإن الجزائر وأذربيجان توجد في مراحل متقدمة من المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى، فإن سرعة مسلسل المفاوضات والانضمام إلى هذه المنظمة يعتمد على مساهمات الحكومة المرشحة للانضمام. وقد تشهد المفاوضات بعض التعثر نتيجة عدة عوامل مثل انقطاع المفاوضات مع أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، التحديات على المستوى الوطني والتأخير المحتمل عندما يريد بلد ما تحليل أثر قانون جديد أو تم تعديله.

تتم عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وعلى هذا المسار جرى الاتفاق على انضمام اليمن إلى المنظمة تخللته أحيانا سرعة هامة في المفاوضات خاصة سنة 2013 وأحيانا أخرى بعض التعثر نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الإجماع حول الاختيارات.

عادة ما يكون مسلسل انضمام العديد من الدول مسبقا بأشغال فنية هامة، حيث أن المزاجية بين أنشطة المساعدة الفنية ومساعي إقناع الدول الأعضاء بأهمية انضمام هذه الدول بالنسبة لمستقبل المنظمة، يعتبر عملا أساسيا في جدوى المساعدة الفنية في مجال المفاوضات لفائدة الدول الأعضاء المرشحة للانضمام. وفي هذا الصدد، كانت مساهمات رؤساء مجموعات العمل مهمة سنة 2014. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المساعدة الفنية قد حظيت بالمساعدة المالية الهامة للدول الآتية: أستراليا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء الأخرى.

الشفافية في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الشفافية ووضوح الرؤية في مسلسل الانضمام للمنظمة من الأولويات الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء ولسكرتارية منظمة التجارة العالمية. فالتدابير والمبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربعة الأخيرة في مجال الشفافية قد تم تدعيمها سنة 2013 لمواصلة العمل بها إلى حد الآن. لذا، اجتمع الفريق غير الرسمي (IGA) لبحث مسألة الانضمام إلى المنظمة. وقد خلصت نتائج هذا الفريق إلى ما يلي:

- الاستعمال المشترك للمعلومات وتبادل البيانات مع الدول الأعضاء حول كل ما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة،
- تقارير ترفع إلى السكرتارية حول التطور الفني لمسلسل الانضمام،

- تقارير رؤساء فرق العمل تقدم إلى الدول الأعضاء حول نتائج زيارتهم للبلد المعني،
- تخطيط برنامج الاجتماعات حول الانضمام إلى المنظمة وحول النشاطات ذات الصلة على أساس أجندة متطورة للاجتماعات حول اقتراحات الانضمام المقدمة من طرف السكرتارية،
- الأجوبة حول الانشغالات الخاصة التي تمت إثارتها من طرف الدول الأعضاء والحكومات التي في طور الانضمام.

الغاية من نشرة المعلومات حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في تقديم تقارير ملخصة للحكومات التي في طور الانضمام وللرؤساء والدول الأعضاء حول نتائج اجتماع الفريق غير الرسمي. كما تتضمن النشرة معلومات مفيدة حول المخطط العملي لتحضير الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بمسلسل الانضمام. في سنة 2013 تم تكثيف اللقاءات مع مختلف فرق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة قصد التركيز على الانشغالات الخاصة لكل فريق، والهدف من ذلك يتمثل في تقديم تقرير للدول الأعضاء حول الأنشطة التي تم إنجازها خلال السنة المدنية واستقصاء الملاحظات والآراء حول انشغالات كل فريق.

وخلال عام 2015 أجرت سكرتارية المنظمة لقاءات مع المجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمو والفريق غير الرسمي للبلدان النامية والفريق الآسيوي للبلدان النامية والفريق غير الرسمي لبلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة GRULAC، الفريق الإفريقي ثم الفريق العربي. قدمت سكرتارية المنظمة خلال هذه الاجتماعات تقارير حول التقدم الحاصل في مسلسل انضمام الدول والأنشطة التي تم إنجازها كما تم تبادل وجهات النظر حول مسؤوليات الجوار/ المجموعات الإقليمية وبحث الانشغالات التي أثرت سواء من طرف الحكومات في طور الانضمام ومن طرف الدول الأعضاء نفسها وقامت باستشارات مع نظراءها حول الأولويات الفنية لسنة 2014 في مجال الانضمام.

المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. تتضمن هذه المساعدة حملات للتوعية لفائدة البرلمانين والقطاع الخاص والجامعيين والمجتمع المدني وأوساط الإعلام.

وقد تمحورت أنشطة المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات سنة 2013 حول المحاور الآتية: ندوات وطنية، حصص إعلامية حول الانضمام للمنظمة أقيمت خلال الدروس المتقدمة حول السياسة التجارية وكذلك خلال الدروس الإقليمية والدروس التمهيديّة المقدمة لفائدة البلدان الأقل نمواً، البعثات الفنية، الزيارات التي يقوم بها رؤساء فرق العمل، انشاء المراكز المرجعية للمنظمة العالمية للتجارة أو تعزيز المراكز القائمة، حصص تدريبية مباشرة على الخط عبر الإنترنت، التحاور مع مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة، المشاركة في المؤتمرات.

آليات الانضمام للمنظمة:

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند II MC (<http://acdb.wto.org/>).

1. الجزائر

بعد حضورها في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة.

منذ ذلك التاريخ تم توجيه سلسلة من الأسئلة للجزائر من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

أجرت الجزائر ثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو 2003، ثم سنتي 2004 و2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

يضم فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والذي يترأسه السفير البيروتو بيدرو دالوتو (الأرجنتين 2012) 43 دولة.

انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن "مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية. وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لفريق العمل.

يتضمن تقرير فريق العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أعرب أعضاء فريق العمل عن ارتياحهم على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحوافز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية

والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا. وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

تم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في يناير 2008. وقد تم توزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات على فريق العمل في فبراير 2012.

من جهة أخرى وقعت الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة.

كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد إبرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدما يبعث على الارتياح.

وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديث بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها.

تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة. وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر بصدد إبرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.

وأشار السيد الوزير أن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل "نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية". وأعرب عن أمله في "منح فترات انتقالية معقولة" لبعض التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقيات.

ثم أضاف قائلا إن البرنامج المعتمد والذي يتعين بموجبه على الدول الأعضاء ارسال أسئلتها قبل 10 مايو 2013 إلى الجزائر التي تعهدت بتقديم الإجابات عند متم شهر يونيو أو 15 يوليو 2013 واقترح عقد جولة أخرى من المفاوضات في خريف 2013.

قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل قصد دراستها. ويتعلق الأمر بالعروض المعدلة بشأن السلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ثم مقترحات التعديل فضلا عن الإضافات لمشروع تقرير فريق العمل قصد تحديثه.

أجرى الوفد الجزائري لقاءات من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا وإندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وتركيا.

كما تم ايداع 4 اتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على اتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

سيجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر للمنظمة في 31 مارس 2014 لاستعراض آخر مستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها للمنظمة. وخلال هذا الاجتماع، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر.

وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحوافز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

ومن جهة أخرى، فإن المشاورات المقبلة التي ستجري بين الأعضاء والحكومة الجزائرية وأمانة منظمة التجارة العالمية ستمكن من تحديد موعد انعقاد الاجتماع المقبل لفريق العمل. وقبل ذلك يتعين على الجزائر أن تقدم معلومات محيّنة حول التطورات الجديدة في مجال التشريعات وأن تجيب على أسئلة الأعضاء وتحديث خطة العمل التشريعي الخاصة بها، وأن يقوم الأعضاء بمراجعة هذه المعلومات.

2. أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أيضا أجوبة في يوليو 2000 تتعلق بمجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة.

وقد تم توزيع ملخص غير رسمي لمناقشات فريق العمل في ديسمبر 2008 من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة. وتستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس ملخص مستجدات المواضيع التي تم إثارتها منذ ديسمبر 2008. وقد وتم تعديل هذا الملخص بعد مراجعته في يوليو 2009.

عقد فريق العمل حول انضمام أذربيجان اجتماعه الثامن في 18 أكتوبر 2010 لمتابعة دراسة النظام الاقتصادي والتجاري في هذا البلد. وقد أعرب الفريق عن ارتياحه للتطور الحاصل على المستوى التشريعي وأشار إلى أنه من الأهمية بمكان الاستمرار في تكثيف المفاوضات المتعلقة بدخول السلع إلى الأسواق.

في نونبر 2011، قام فريق عمل أذربيجان بمراجعة موجز الوقائع والمستجدات وعقد اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 لاستعراض الإصلاحات التجارية في أذربيجان وتقييم مدى توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

طالب أعضاء الفريق المزيد من المعلومات والتوضيحات حول سياسات التسعير في أذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية ونظام الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق التجارة ومعدلات حصص التعريف الجمركية والرسوم والقيود المفروضة على الصادرات ودعم الصادرات والسياسة الزراعية والتدابير التجارية ومناطق التجارة الحرة والملكية الفكرية وتدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز الفنية القائمة في وجه التجارة والمشتريات الحكومية.

بهذه المناسبة، صرح محمود ممد غوليبف نائب وزير الشؤون الخارجية في أذربيجان أن بلاده تواجه تحديات تتمثل في الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز وأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كان محور تنويع الجهود الاقتصادية المستدامة والطويلة الأمد في أذربيجان. في نهاية الاجتماع، حث

رئيس فريق العمل السفير والتر ليفالتر، أذربيجان على الاستمرار في متابعة إصلاحاتها الداخلية ومفاوضات الدخول إلى الأسواق بطريقة استباقية للدفع بهذا المسلسل إلى الأمام.

مفاوضات بشأن دخول الأسواق

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. ومازالت المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي و10 دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 تم خلاله التباحث في شأن الإصلاحات الأخيرة المعتمدة من قبل أذربيجان للتقدم في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتدارس الفريق أيضا مسألة تطوير المجال التشريعي والتقدم المحرز في إطار المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

يعود آخر تعديل لملخص الوقائع إلى نوفمبر 2012. وقد عقد فريق العمل اجتماعه العاشر في 7 ديسمبر 2012 حيث تباحث أعضاء منظمة التجارة العالمية حول وضع المفاوضات بشأن دخول الأسواق ونظام التجارة الخارجية والإصلاحات التشريعية من أجل تأهيل أذربيجان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذه المناسبة، قدم السيد محمود ماماد غوليف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفوضين لأذربيجان لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي لبلده وتطوير نصوص تشريعية مناسبة في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر أن حكومته كانت تهدف إلى تنويع وتحديث الاقتصاد للتقليل من اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق، فقد أشار نائب الوزير أن أذربيجان قد وقعت على اتفاقية ثنائية مع جمهورية قيرقيزيا في مارس 2012 وأجرت مؤخرا مفاوضات ثنائية مع الصين. كما أجريت مفاوضات ثنائية أخرى على هامش اجتماع فريق العمل مع كل من البرازيل وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والاتحاد الأوروبي.

ورحب ممثلو الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والنرويج وباكستان وقيرقيزيا وسويسرا وتركيا والاتحاد الأوروبي بالمساهمات الجوهرية التي قدمتها أذربيجان وأعربوا عن تأييدهم لانضمام هذا البلد إلى المنظمة.

خلال المباحثات، طلب الأعضاء توضيحات حول السياسات الاقتصادية لأذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية وسياسات الخصخصة والأسعار والاستثمار والمنافسة والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق ضريبة الاستهلاك واعتماد قانون التعريف الجمركية. كما أعربوا عن رغبتهم في الاطلاع على معلومات إضافية حول الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ والقيود المفروضة على التصدير والمساعدات الممنوحة للمنتجات الصناعية ودعم صادرات المنتجات الزراعية والحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والصفقات العمومية والملكية الفكرية.

تم تكليف سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتحسين تقديم الوثائق والمستندات عن طريق إعداد مشروع تقرير فريق العمل بالاعتماد على ملخص وقائع المواضيع التي تم التطرق لها. وتجري حاليا مفاوضات ثنائية حول النفاذ للأسواق مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية على أساس العرض المعدل المتعلق بالسلع والذي تم توزيعه في سبتمبر 2013 وكذلك العرض المعدل المتعلق بالخدمات والذي تم توزيعه في أكتوبر 2013. ولقد تم إيداع 4 اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة (الإمارات العربية المتحدة، عمان، جمهورية قيرقيزيا، تركيا). وقد انعقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 21 فبراير 2014.

خلال هذا الاجتماع درس أعضاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري لأذربيجان بالاعتماد على مشروع تقرير فريق العمل. وفي هذا الصدد، طلب الأعضاء من أذربيجان توضيحات بخصوص الإعفاءات الضريبية وتشجيع الاستثمار وعمل الشركات الأجنبية وحالات الخوصصة والقيود الفنية للتجارة والمساعدات والعبور والملكية الفكرية.

تم عقد الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل في 6 مارس 2015 ورحب رئيس الفريق الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وطلب الحكومة بتسريع مراحل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأعضاء هذه المجموعة لطرح الأسئلة قبل 15 أبريل 2015.

3. القمر الاتحادي

بادر المجلس العمومي في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب القمر الاتحادي بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي القمر الاتحادي (WT/ACC/COM/1). تم توزيع المذكرة حول نظام التجارة الخارجية يوم 25 أكتوبر 2013 (WT/ACC/COM/3). كما تم تعيين رئيس فريق العمل يوم 18 سبتمبر 2013. وسيفع عقد الاجتماع الأول لفريق العمل حالما تختتم جزر القمر الجولة الأولى من الأسئلة والأجوبة مع ممثلي الدول الأعضاء.

4. العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 برئاسة السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه الأول في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق. ويتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحوافز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية. كما سيقوم بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال.

أعرب أعضاء فريق العمل في 2 أبريل 2008 عن دعمهم لانضمام العراق السريع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره سيسهم في إدماج العراق في الاقتصاد العالمي. وقد أشار وزير التجارة العراقي السيد السوداني إلى أن العراق مصمم على تجاوز الوضع الحالي الصعب للمضي قدماً في مسلسل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أضاف أن انضمام العراق يشكل ميزة مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

دراسة التشريع التجاري:

عند هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقه مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة. منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضاً بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحوافز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات

الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية:

التقى العراق بمجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام العراق في أبريل 2008 تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

قدم العراق العديد من الوثائق والمستندات المطلوبة من طرف فريق العمل. ولكن يتعين عليه تقديم العروض الأولية المتعلقة بدخول السلع والخدمات للأسواق. وسينعقد الاجتماع القادم لفريق العمل عندما يقدم العراق عرضاً أولياً بشأن النفاذ إلى الأسواق.

5. إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و9 يوليو 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة بالإجماع على ترشيح إيران خلال اجتماع المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

تم تكوين فريق العمل خلال انعقاد المجلس العمومي في 26 مايو 2005.

قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009. ولحد الآن، لم يجتمع فريق العمل.

وللتذكير فإن إيران سبق أن قدمت طلباً بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في سبتمبر 1996 قوبل بالرفض 21 مرة منذ مايو 2001 من طرف المجلس العمومي نظراً لممارسة حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نوفمبر 2009، تم توزيع مذكرة حول نظام التجارة الخارجية الإيراني كما تم تبليغ أسئلة نواب الدول الأعضاء إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير 2010. وفي هذا الصدد، تم توزيع الإسهامات الفنية لإيران سنة 2011 بما فيها الأجوبة على أسئلة السادة نواب الدول الأعضاء. وقبل انعقاد فريق العمل يتعين على رئيس المجلس العام القيام بمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لتعيين رئيس فريق العمل.

6. لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

وتجري حالياً مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حالياً مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009. سوف يعقد فريق العمل اجتماعه عندما تقدم الجمهورية اللبنانية كل المساهمات الضرورية.

7. ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليو 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

8. السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.

ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأولية المعدلة المتعلقة بالسلع.

تم إيداع اتفاقيتين ثنائيتين (مع البرازيل والصين) تتعلقان بالإنفاذ إلى الأسواق لدى سكرتاريته المنظمة. وما زالت الإسهامات الثنائية المستحدثة قيد الانتظار خاصة المعلومات التشريعية والدستورية المستحدثة بعد استقلال جنوب السودان سنة 2012. وتستمر السكرتارية في اتصالاتها الفنية مع السودان لضبط المجالات التي تستلزم تقديم وثائق ومعلومات مستحدثة. وما زال انضمام السودان معلقاً.

9. أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة بشأن بعض الأسئلة المطروحة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليو 2002.

أجرت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

10. سوريا

في 30 أكتوبر 2001 تم إيداع طلب انضمام سوريا إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/ACC/SYR/1).

قرر المجلس العمومي إنشاء فريق العمل المكلف بدراسة انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية في 4 مايو 2010.

لم تقدم الجمهورية العربية السورية لحد الآن مذكرة بشأن نظام تجارتها الخارجية وهي معنية بالتدابير الإدارية من الفئة واحد «I».

الخلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لكل الحكومات المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نمواً. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. فالبلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة.

صادق المجلس العمومي سنة 2012 على توصيات اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نمواً قصد الزيادة في تعزيز وترشيد قرار سنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نمواً ليصبح عملياً على أرض الواقع

(الخطوط التوجيهية حول انضمام البلدان الأقل نمواً). ولقد تم إعداد هذه التوصيات وفقاً للقرار المصادق عليه من طرف المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2011.

تمت المصادقة على قرار المجلس العمومي لسنة 2012 كإضافة للخطوط التوجيهية لسنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نمواً للمنظمة العالمية للتجارة. وفي سنة 2013 تم اعتبار تقديم مساعدة فنية من طرف سكرتارية المنظمة على مقياس البلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام في كافة المراحل عملاً يحظى بكل الأولويات. وقد أمكن القيم بذلك بالاعتماد على آليات تفاعلية مع البعثات المقيمة في جنيف أو في بقية العواصم.

أما البرنامج الصيني لفائدة البلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام للمنظمة فقد ساهم كثيراً في تدعيم قدرات هذه البلدان في المفاوضات. ولحد الآن تم تأهيل قدرات 7 متدربين في إطار هذا البرنامج. وفي سنة 2013 تابعت سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة حوارها مع التجمعات الإقليمية للبلدان الأعضاء في المنظمة والمجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمواً.

هناك ثلاثة دول أقل نمواً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي: أفغانستان، جزر القمر والسودان.

التقى وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في 12 سبتمبر 2012 في ألماتي (كازاخستان) لمناقشة سبل تعزيز الإمكانات التجارية لهذه البلدان وتحديد موقف مشترك بشأن القضايا التجارية الرئيسية الحالية.

ويهدف هذا الاجتماع الذي نظّمته حكومة كازاخستان ومكتب الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) إلى التحضير للمؤتمر المخصص لاستعراض السنوات العشر لبرنامج "ألماتي" الذي سيعقد في 2014.

لا تتوفر البلدان النامية غير الساحلية على أي مدخل أرضي يؤدي إلى البحر وهي معزولة نسبياً عن الأسواق العالمية، بحيث يتحتم عليها تحمل تكاليف النقل تفوق المتوسط وتشارك بشكل محتشم في التجارة الدولية.

ومن بين الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نجد: أفغانستان، أذربيجان، بوركينا فاسو، كازاخستان، قيرغيزيا، مالي، النيجر، أوغندا، أوزبكستان، طاجيكستان، تشاد وتركمانستان.

هذا، وسيستمر المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تقديم الدعم والمساندة اللازمتين للدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك وفقاً لاحتياجات ومتطلبات هذه الدول، وبما يساعدها على تحقيق أهدافها الوطنية، وبلورة السياسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة سعياً للتوصل لاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تفتح الباب أمام انضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية، والإسهام بكفاءة وفاعلية في النظام التجاري متعدد الأطراف.

الملاحق

الجدول 1: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	الأرجنتين
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
القمر الاتحادية	9 أكتوبر 2007	-
العراق	13 ديسمبر 2004	الأوروغواي
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	-
السودان	25 أكتوبر 1994	المغرب
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	المكسيك

المصدر: منظمة التجارة العالمية

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية (إلى غاية نوفمبر 2015)

الدولة	الطلب	إنشاء فريق العمل	مذكرة التجارة الخارجية	الاجتماع الأول/والأخير لفريق العمل*	عدد اجتماعات فريق العمل*	عروض السلع		عروض الخدمات		مشروع تقرير فريق العمل**
						العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*	
الجزائر	يونيو 1987	يونيو 1987	يوليوز 1996	أبريل 1998 مارس 2014	12	مارس 2002	نوفمبر 2013	مارس 2002	أكتوبر 2013	فبراير 2014
أذربيجان	يونيو 1997	يوليوز 1997	أبريل 1999	يونيو 2002 فبراير 2015	12	مايو 2005	نوفمبر 2014	مايو 2005	فبراير 2015	يناير 2015
القمر الاتحادية	فبراير 2007	أكتوبر 2007	أكتوبر 2013	التعيين في سبتمبر 2013						
إيران	يوليو 1996	مايو 2005	نوفمبر 2009							
العراق	سبتمبر 2004	ديسمبر 2004	سبتمبر 2005	أبريل 2007 أبريل 2008	2					
ليبيا	يونيو 2004	مايو 2010								
لبنان	يناير 1999	أبريل 1999	يونيو 2001	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	7	نوفمبر 2003	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	أكتوبر 2009
أوزبكستان	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أكتوبر 1998	يوليو 2002 أكتوبر 2005	3	سبتمبر 2005		سبتمبر 2005		
سوريا	أكتوبر 2001	مايو 2010								
السودان	أكتوبر 1994	أكتوبر 1994	يناير 1999	يوليو 2003 مارس 2004	2	يوليو 2004	أكتوبر 2006	يونيو 2004	أكتوبر 2006	سبتمبر 2004

ملحوظة: * عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستندات، مشروع - تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل.

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

تاريخ الانضمام	البلد
17 ديسمبر 2015*	1. أفغانستان
8 سبتمبر 2000	2. ألبانيا
1 يناير 1995	3. البحرين
13 ديسمبر 1993	4. بنغلاديش
1 يناير 1995	5. بنين
1 يناير 1995	6. بروناي دار السلام
3 يونيو 1995	7. بوركينا فاسو
13 ديسمبر 1995	8. الكامبيرون
19 أكتوبر 1996	9. تشاد
1 يناير 1995	10. كوت دي فوار
31 مايو 1995	11. جيبوتي
30 يونيو 1995	12. مصر
1 يناير 1995	13. الغابون
23 أكتوبر 1996	14. غامبيا
25 أكتوبر 1995	15. غينيا
31 مايو 1995	16. غينيا-بيساو
1 يناير 1995	17. غويانا
1 يناير 1995	18. إندونيسيا
11 أبريل 2000	19. الأردن
30 نوفمبر 2015	20. كازاخستان
1 يناير 1995	21. الكويت
20 ديسمبر 1998	22. قيرغيزيا
1 يناير 1995	23. ماليزيا
31 مايو 1995	24. المالديف
31 مايو 1995	25. مالي
1 يناير 1995	26. المغرب
31 مايو 1995	27. موريتانيا
26 أغسطس 1995	28. موزامبيق
13 ديسمبر 1996	29. النيجر
1 يناير 1995	30. نيجريا
9 نوفمبر 2000	31. عمان
1 يناير 1995	32. باكستان
13 يناير 1996	33. قطر
11 ديسمبر 2005	34. العربية السعودية
1 يناير 1995	35. السنغال
23 يوليو 1995	36. سيراليون
1 يناير 1995	37. سورينام
2 مارس 2013	38. طاجكستان
31 مايو 1995	39. توغو
29 مارس 1995	40. تونس
26 مارس 1995	41. تركيا
1 يناير 1995	42. أوغندا
10 أبريل 1996	43. الإمارات ع المتحدة
26 يونيو 2014	44. اليمن

(* يتعين على أفغانستان أن تصادق على بروتوكول انضمامها في أجل أقصاه 30 يونيو 2016، وسوف تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية بعد 30 يوما من إشعار المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بقبولها.

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(المراقبون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. القمر الاتحادية
4. إيران
5. العراق
6. لبنان
7. ليبيا
8. السودان
9. سوريا
10. أوزبكستان

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

1. فلسطين
2. تركمنستان
3. الصومال

الجدول 4: لائحة دول منظمة التعاون الإسلامي التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (16 مارس 2016: 9 أعضاء من بين 71 عضواً)

تاريخ المصادقة	البلد
6 مايو 2015	1. ماليزيا
4 أغسطس 2015	2. النيجر
فاتح أكتوبر 2015	3. توغو
27 أكتوبر 2015	4. باكستان
30 نوفمبر 2015	5. غويانا
8 ديسمبر 2015	6. كوت ديفوار
15 ديسمبر 2015	7. بروناي
20 يناير 2016	8. مالي
16 مارس 2016	9. تركيا

الجدول 5: حالة إشعارات دول منظمة التعاون الإسلامي للجنة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (16 مارس 2016: 26 عضواً من بين 83 عضواً)

تاريخ الإشعار	البلد	تاريخ الإشعار	البلد
10 سبتمبر 2014	14. ألبانيا	16 يوليو 2014	1. تركيا
18 سبتمبر 2014	15. الأردن	23 يوليو 2014	2. ماليزيا
27 أكتوبر 2014	16. السنغال	25 يوليو 2014	3. قطر
10 نوفمبر 2014	17. نيجيريا	22 يوليو 2014	4. العربية السعودية
17 ديسمبر 2014	18. الغابون	4 أغسطس 2014	5. المغرب
7 يناير 2015	19. مصر	4 أغسطس 2014	6. طاجكستان
20 مارس 2015	20. باكستان	4 أغسطس 2014	7. اندونيسيا
2 يونيو 2015	21. الإمارات ع م	8 أغسطس 2014	8. بروناي
6 أغسطس 2015	22. أوغندا	11 أغسطس 2014	9. كوت ديفوار
24 نوفمبر 2015	23. البحرين	11 أغسطس 2014	10. فيرقيزيا
30 نوفمبر 2015	24. سورينام	14 أغسطس 2014	11. الكويت
5 يناير 2016	25. غويانا	14 أغسطس 2014	12. عمان
24 فبراير 2016	26. كازاخستان	4 سبتمبر 2014	13. تونس